

وان اشتمل على عين ثاة فلما رضاع واذا اشتمل اللبن بالماء او بالزبد او  
 او لبن ثاة او لبن ارضه اخرى فالحكم لبان اشتمل بالطح  
 فالحكم بان كان خالب ويعلق اللبن الحرة فهو رضاع ويلزم الحكم  
 ولا يعلق لبن الرضيع ولا بالاشتمال ويعلق بالاشتمال واذا  
 اشتمت المرأة الكبيرة المصونة فزوجت على الزوج ولا يعلق الحكم ان كان  
 قبل الرضوع وللصوفة نصف المهر ويخرج به على الكبيرة ان كانت حرة  
 وتعتد نصفه والقول قولهم في **كتاب الطلاق** عند ان يطلقها  
 واحدة في طهر لا جماع فيه وتكفي حتى تقضي عتقها وحسنه ولو  
 ان يطلقها ثانيا في طهر لا جماع فيها والاشتمال لا يعلق  
 والجماع لا يعلق ويجوز طلاق من عقب الجماع والبدعي ان يطلقها  
 ثانيا او اثنتي عشرة واحدة او في طهر لا جماع فيه او بغيرها ويجوز

فبيع ومكوث

فان اشتمل على لبن ثاة فلما رضاع  
 وان اشتمل اللبن بالماء او بالزبد  
 او لبن ثاة او لبن ارضه اخرى  
 فالحكم لبان اشتمل بالطح  
 فالحكم بان كان خالب ويعلق  
 اللبن الحرة فهو رضاع ويلزم  
 الحكم ولا يعلق لبن الرضيع  
 ولا بالاشتمال ويعلق بالاشتمال  
 واذا اشتمت المرأة الكبيرة  
 المصونة فزوجت على الزوج  
 ولا يعلق الحكم ان كان قبل  
 الرضوع وللصوفة نصف المهر  
 ويخرج به على الكبيرة ان  
 كانت حرة وتعتد نصفه  
 والقول قولهم في كتاب  
 الطلاق عند ان يطلقها  
 واحدة في طهر لا جماع فيه  
 وتكفي حتى تقضي عتقها  
 وحسنه ولو ان يطلقها  
 ثانيا في طهر لا جماع فيها  
 والاشتمال لا يعلق والجماع  
 لا يعلق ويجوز طلاق من عقب  
 الجماع والبدعي ان يطلقها  
 ثانيا او اثنتي عشرة واحدة  
 او في طهر لا جماع فيه او  
 بغيرها ويجوز

فبيع ومكوث عايب وطلاق قول الموهول لها حلة ايضاً يسيرين واذا اطلق  
 امراته حلة ايضاً يحلان بل حرمها فاذا اطلقت فانك، طلقها وانك  
 اسكتها واذا اتم الموهول بها انت طالق ثانياً لانه نوع على طهر  
 فطهرته وان فرى وقوعها انت عايب وفحصه وطلاق الحرة ثانياً لا  
 تثبت في ولا يعتد بالرجوع ويبيع طلاق كل زوج عايب المصونة  
 وطلاق المكره والكران واقع ويبيع طلاق الاخص بالاشتمال  
 ومنعت امرته او شتمها او ملكها او شتمها فمقت العتق  
 بنهرها وبيع الطلاق لا يجمع الى ثمة وهو قول المذاهب وطلاق  
 وطلاقك واقع به واحده رجعية ولا يقع فيه اثنتان والثنتان  
 قوله اذنت الطلاق وانك طالق الطلاق او انت طالق طلاق  
 او انت طلاق يقع واحده رجعية واقع فيه ثمة الثقات دون الثقات

فان اشتمل على لبن ثاة فلما رضاع  
 وان اشتمل اللبن بالماء او بالزبد  
 او لبن ثاة او لبن ارضه اخرى  
 فالحكم لبان اشتمل بالطح  
 فالحكم بان كان خالب ويعلق  
 اللبن الحرة فهو رضاع ويلزم  
 الحكم ولا يعلق لبن الرضيع  
 ولا بالاشتمال ويعلق بالاشتمال  
 واذا اشتمت المرأة الكبيرة  
 المصونة فزوجت على الزوج  
 ولا يعلق الحكم ان كان قبل  
 الرضوع وللصوفة نصف المهر  
 ويخرج به على الكبيرة ان  
 كانت حرة وتعتد نصفه  
 والقول قولهم في كتاب  
 الطلاق عند ان يطلقها  
 واحدة في طهر لا جماع فيه  
 وتكفي حتى تقضي عتقها  
 وحسنه ولو ان يطلقها  
 ثانيا في طهر لا جماع فيها  
 والاشتمال لا يعلق والجماع  
 لا يعلق ويجوز طلاق من عقب  
 الجماع والبدعي ان يطلقها  
 ثانيا او اثنتي عشرة واحدة  
 او في طهر لا جماع فيه او  
 بغيرها ويجوز